

أثر تطورات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري للسودان مع مصر (2000-2018م)
*impairt of advances of exchange rate on scale of trade volume between
 Sudan and Egypt (2000-2018)*

أ.د. سعد عبد الله الكرم*

د. أيمن عبد الغني حمزة*

أ.مجد عبد الله أبو الحسن*

المستخلص:

تستهدف هذه الورقة دراسة أثر تطورات سعر الصرف على حجم التبادل التجاري للسودان مع مصر (2000-2018م). تتمثل مشكلة الورقة في محاولة الإجابة علي السؤال "ما هو أثر سعر الصرف على الميزان التجاري للسودان مع مصر؟". يحاول الباحثون من خلاله تقديم تحليل للعلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر، ورصد اتجاهات حركة التبادل التجاري بين البلدين ونتائجها على اقتصاد السودان. تفترض الورقة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف "متغير تابع" والمتغيرات المستقلة "الصادرات السودانية لمصر، الوردات السودانية من مصر، الميزان التجاري للسودان". اعتمدت الورقة منهج التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من المصادر الثانوية. تستنتج الورقة أن هناك ضعف في حركة التبادل التجاري بين البلدين مما يفيد بوجود مشكلات تسويقية وإدارية وتمويلية وربما سياسية تحول دون زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين. يميل الميزان التجاري خلال فترة الدراسة لصالح مصر، بالتالي عجز الميزان التجاري للسودان بسبب ارتفاع فاتورة الواردات وتدني فاتورة الصادرات. عند انخفاض الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف بمقدار (27.71) وحدة، وعند زيادة قيمة الواردات من مصر بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف بمقدار (3.05) وحدة، وعند زيادة قيمة صادرات السودان لمصر بمقدار وحدة واحدة ينخفض سعر الصرف (18.11) وحدة. توصي الورقة بمتابعة الأداء الاقتصادي والتنسيق بين البلدين في مجال التجارة البينية والعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة لتساهم في زيادة حجم التبادل التجاري. تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة بغرض توطئها وتحقيق الشراكة الاقتصادية. تفعيل اتفاقيات التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري وفي المجال الجمركي والمواصفات والمقاييس ونقاط التجارة والمعابر لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، سعر الصرف

Abstract:

*أستاذ، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين.
 *أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين.
 * باحث اقتصادي، جامعة النيلين، السودان.

The paper aims at studying the impart of advances of exchange rate on scale of trade volume between Sudan and Egypt (2000-2018) .The paper aims to answer the question, what is the effect of exchange rate on the balance of between the two Countries?. The paper hypothesized that there is statistically significant relation between the exchange rate and the independent variables including(Exports to Egypt, Import from Egypt, and balance of trade). The paper has used the statistical and descriptive analysis approache to analyze the data. The paper found that there is a weakness in the trade volume movement between Sudan and Egypt, which medicate that market, managerial, and political problems that the growing of trade lean for the good of Egypt. therefore, the deficit of Sudanese balance of trade is due to the high prices of import bills and lower prices of export bills. When balance of trade decreases by one unit the exchange rate increases approximately by 27.71 units. When Import from Egypt increases by one unit the exchange rate increases approximately by 3.05 units. When export To Egypt increases by one unit the exchange rate decreases approximately about 18.11units. The paper recommended that the government should monitor that economic performance and to coordinate between the two countries especially in an intraregional trade, also setting up a free zone trader in order to increase the scale volume of trade, in addition to encouraging the private scale volume of trade. in addition to encouraging the pirate sector, local foreign investment, achieving economic partnership, activating the bilateral economic cooperation conventions, codes and standards, trade zone, customs, and facilitate trade between the two countries.

Key Words:trade volume, exchange rate

أولاً: المقدمة: تحتل التجارة البينية مع مصر مركزاً مهماً في التجارة الخارجية للسودان، وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات تناولت أهمية البعد الجغرافي في العلاقات الاقتصادية بين الدول، إلا أن مصر بالنسبة للسودان لا تعتبر مجرد دولة مجاورة، لأن ما يربطهما من علاقات تاريخية واجتماعية وأبعاد تجارية واقتصادية وإستراتيجية كبير جداً. لقد اهتمت حكومات السودان على مر العهود بتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مصر باعتبارها شريكاً إستراتيجياً مهماً، وكان نتيجة هذا الاهتمام توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة، ومثل الجانب الاقتصادي والتجاري جانباً مهماً في هذه الاتفاقيات. على الرغم أن تاريخ التجارة البينية بين السودان ومصر قديم، وقد ظلت مستمرة عبر التاريخ، وهناك تشابك تجاري كبير بينهما، لم يحقق توسعاً بنسبة كبيرة في تجارته مع مصر بالنظر إلى حجم موارده الاقتصادية البشرية.

1/ مشكلة الورقة: تحاول الورقة دراسة العلاقات الاقتصادية بين السودان ومصر بالتركيز على أثر سعر الصرف على حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر. على الرغم من أن السودان يعتبر مصر شريكاً رئيسياً في التجارة الخارجية، إلا أنه لم يحقق توسعاً كبيراً في تجارته البينية معها، وهو كذلك لا يحصل على دخل يكافئ علاقته التجارية مع مصر. هذا ما أثار عدد الأسئلة تمثل في حد ذاتها مشكلة البحث، وبذلك فإن البحث يحاول الإجابة علي الأسئلة التالية:

1. ما هو أثر سعر الصرف على الميزان التجاري للسودان مع مصر ؟
2. ما هي قيمة وحجم التجارة البينية "الصادرات والواردات" بين السودان ومصر ؟
3. ما مدى استفادة السودان من شراكته الطبيعية مع مصر في تحقيق مكاسب تجاريه ؟
4. هناك زيادة في قيمة التجارة البينية "الصادرات والواردات" بين السودان ومصر ؟

2/ أهمية الورقة: تنشأ الأهمية العلمية من أنه يشكل محاولة لإضافة علمية، لفائدة الكتاب والطلاب والباحثين في مجال التجارة الخارجية والتبادل الدولي والعلاقات التجارية. تأتي الأهمية العملية فإن نتائج وتوصيات الورقة يمكن أن تفيد المهتمين والمختصين والمسؤولين متخذي السياسات والقرارات.

3/ أهداف الورقة: تهدف هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1) دراسة حجم التجارة البينية "الصادرات والواردات" بين السودان ومصر.
- 2) مقارنة حجم التجارة البينية بين السودان ومصر بإجمالي حجم تجارة السودان الخارجية.
- 3) توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري للسودان مع مصر.
- 4) توضيح مدى استفادة السودان من شراكته الطبيعية مع مصر في تحقيق مكاسب تجارية.

4/ فرضيات الورقة: تفترض الورقة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات السودانية لمصر.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والميزان التجاري للسودان.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الوردات السودانية من مصر.

5/ منهجية البحث: اعتمد البحث منهج التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من المصادر الثانوية خلال (2000-2018م).

ثانياً: أسس التبادل التجاري بين السودان ومصر: تقع جمهورية السودان في الجزء الشمالي الشرقي لأفريقيا، على شاطئ البحر الأحمر، وتصنف جمهورية السودان وفقاً لمعايير الأمم المتحدة ضمن الدول الأقل نمواً، يبلغ عدد سكانه حوالي 39 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي (2.63%)، تشير المصادر إلى أن توفر الموارد الطبيعية المعدنية والزراعية والمائية شكل دافعاً وحافزاً مهماً وراء الدور الأمريكي في السودان، وشكلت مياه نهر النيل الدافع الآخر لاستعمالها كإحدى وسائل الضغط على القوى الإقليمية في منطقة حوض النيل (الكرم، 2010: 1).

تقع جمهورية مصر العربية في الناحية الشمالية الشرقية لأفريقيا على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وعند مفترق الطرق بين شمال إفريقيا وغرب آسيا، وبين أوروبا والشرق. يقوم الاقتصاد المصري على قطاعي الزراعة والصناعة، وأكدت نتائج الأداء الاقتصادي والمالي حدوث تحسن كبير خلال العام 2008م، فقد حقق الاقتصاد المصري نمو بمعدل 7.1% حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 684.4 مليار جنيه مصري (<http://www>). تعتبر مصر الشريك الاقتصادي الأول للسودان قبل دخول الدول الآسيوية غير العربية وخاصة الصين، ذلك بحكم التجاور والتداخل السكاني والدين واللغة والمصير المشترك ووحدة وادي النيل. تحكم العلاقات بين السودان ومصر اتفاقيات وبروتوكولات عديدة منها مشروعات التكامل السوداني المصري، واتفاقية التجارة والدفع المؤجلة في ستينيات القرن الماضي وتساهم مصر في تدريب الكوادر السودانية في مجالات السياسة التجارية والتجارية الالكترونية والنقاط التجارية وترتبط الدولتان بعلاقات اقتصادية خارجية تسير في طريق المزيد

من تحرير التبادل التجاري غير مشاركتها في العديد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية مثل اتفاقية تسيير التبادل التجاري العربي سعياً لإقامة السوق العربية المشتركة ومجموعة دول الكوميسا والإتحاد الإفريقي ومجموعة الدول الإسلامية بالإضافة العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع العديد من الدول الأخرى (Bela 17: 1976). بالرغم من تمتع السودان بقدرات اقتصادية وثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة لا يتوفر لها مثل إلا في قليل من البلدان، إلا أن معدل التطور الاقتصادي فيه ومعدلات النمو ومستوى معيشة السكان متدنية، الأمر الذي جعله من الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً (الكرم، بوب، 2007: 42). كل ذلك بسبب عدم القدرة على استغلال الموارد والثروات الطبيعية الكبيرة وعدم الاستغلال الأمثل وعدم القدرة على تحريك جمود الاقتصاد السوداني وضعف الاستثمارات وفشل المشروعات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ سبعينيات القرن الماضي في تحقيق أهدافها (أونور، 2009: 352-353). التبادل التجاري بين السودان ومصر يخضع لأحكام وأعراف قانونية ودولية ووضع البلدين اتفاقيات ثنائية ودولية لدعم التجارة الخارجية بينهما والعديد من بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم. تم التصديق على اتفاق بشأن المبادلة التجارية بين حكومة السودان ومصر لسنة 2004م اتفاق إقليمي يخص المبادلة والتبادل التجاري تحقيقاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لكلاهما. يتم التبادل التجاري بين البلدين عبر عدة مجالات يشمل النقل البحري والجوي والنهري عبر ميناء وادي حلفا والتجارة الحدودية عن طريق ثلاثة طرق برية تربط السودان ومصر "دنقلا- أرقين" وهو أكثر الطرق استيعاباً لحركة النقل وكذلك طريق (حلفا- قسطل)، الذي قلت فيه الحركة مؤخراً بعد افتتاح طريق أرقين، أما الطريق الثالث فهو على ساحل البحر الأحمر ولم يتم افتتاحه رسمياً نظراً للخلافات الحدودية. هناك نقاط قوة على مستوى السياسات الاقتصادية والتجارية التي وضعتها الحكومات المصرية والسودانية ولم يفتقد بها رجال الأعمال والقطاع الخاص في البلدين بالرغم من التشابه في النظام الاقتصادي "اقتصاد السوق" والمناخ الاستثماري في مجالات السياسات الاقتصادية والضرائب والجمارك والقوانين والإعفاءات والحوافز والتشابه في التطابق الاقتصادي يمكن من التنسيق بين الجهازين المصرفيين للتعاون بينهما لتطوير التجارة والاستثمار وتقديم سقوف ائتمانية لدعم المشروعات والاستثمارات التكاملية المشتركة. فهناك ضعف في حركة التبادل التجاري بين البلدين مما يفيد بوجود مشكلات تسويقية وإدارية وتمويلية وربما سياسية تحول دون زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين.

جدول (1) حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر (2000-2018م) - مليون دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	Years
514.9	511.9	547.3	525	448.2	317.2	165.1	594.8	80.5	74.4	Total Trade with Egypt
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Years
	886.9	1000.7	1003.3	873.9	704.5	838.9	772.4	591.3	687.3	Total Trade with Egypt

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2018).

تعكس الأرقام بالجدول (1) تدني حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر خلال الفترة (2000-2011م) حيث لم تتجاوز قيمتها 600 مليون دولار إلا في عام 2010م حين بلغت 687.3 مليون دولار فقط وهي أرقام ضعيفة إذا ما قورنت بأرقام حجم التبادل التجاري للسودان مع دول أخرى، نرجع ضعف حجم التبادل بين السودان ومصر خلال هذه الفترة لبعض القرارات من الجانب المصري بإيقاف استيراد صادر اللحوم السودانية بالإضافة إلى قرارات وزارة التجارة السودانية بحظر بعض السلع المصرية ومنع دخولها السودان كالاسمنت وبعض المنتجات الزراعية لمخاوف تتعلق بالسلامة الصحية بالإضافة للبطء الشديد في تنفيذ ما أتفق عليه خاصة فيما يتعلق بالقضايا الجمركية وإجراءاتها، وكان حجم التبادل لصالح الواردات المصرية في معظم الأعوام انعكس ذلك في عجز الميزان التجاري السوداني مع مصر. خلال الفترة (2012-2017م) تزايد حجم التبادل التجاري بين الدولتين (772.4، 838.9، 704.5، 873.9، 1.003.3، 1.000.7) مليون دولار على التوالي، ذلك بسبب تذييل العقوبات وإزالة الحواجز الجمركية.

ثالثاً: سعر الصرف: سعر الصرف عبارة عن نسبة تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية، ويعكس سعر الصرف قيمة عملة الدولة وهي التي تحدد كأي سلعة أولى وفقاً لعوامل العرض والطلب (حميدة، 2010). على ذلك تعتمد التكلفة التي يتحدد بها سعر الصرف على نظام المدفوعات المتبع، كما يعتبر سعر الصرف عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، وإن لتقلبات أسعار الصرف وتغيراته في اتجاه الارتفاع أو الانخفاض تأثيرات عدة على الاقتصاد بشكل عام وعلى حركة الصادرات والواردات بشكل خاص والتوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وهناك عدة طرق وأساليب تتبع اتجاه سعر الصرف في حالة الانخفاض أو الارتفاع (لجنة تجديد السيولة، 2005). يمثل سعر الصرف الأداة الرئيسية لتشجيع الصادرات وقد كان أحد أدوات سياسة التحرير الاقتصادي لحفز الصادرات وتحجيم الواردات، ولكن نتيجة لاستغلال وتصدير النفط الذي أدى إلى ازدياد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، فقد انخفض سعر الصرف الحقيقي الشئ الذي قد يضيق من تنافسية المنتجات غير البترولية خاصة الزراعية منها في الأسواق العالمية (مجلة المصرفي، 2017: 33). بعد أن ساد لسنوات طويلة نظام تثبيت وتعدد أسعار الصرف، أدخل نظام موحد لسعر الصرف في فبراير 1992م، وبناء على ذلك تم إلغاء النظام الذي يعتمد على سوق الصرف الرسمي والحر للعملات إضافة لسوق التجنيب، استبدل ذلك بالسعر الموحد والذي حدد بـ 90 جنيه سوداني للدولار، وتم اتخاذ هذا الإجراء لفك الضغوط المتتالية للمدفوعات الخارجية والتي انعكست في انخفاض احتياجات الصرف الأجنبي، انخفاض الاستيراد وارتفاع وتراكم المدفوعات الخارجية. بيد أن الحكومة لم تستطع على السعر الموحد إلا من خلال تشديد سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة، و ذلك لا يتأتى إلا بتخفيض كبير في عجز الموازنة، واحتواء السيولة الداخلية، غير أن الحكومة

فشلت في تسويق هذه السياسات المالية المتعددة في ظل الحصار الخارجي والمشاكل الداخلية، فعادت الضغوط مرة أخرى كسعر الصرف وبدأ يتصاعد بمعدلات فاقت كل التصورات، ولم تستطع الحكومة اللجوء مزيد من المرونة في وضع السعر الموحد وذلك بسبب خشية زيادة التضخم وبعد ذلك في أكتوبر 1993م طبق نظام مزدوج لسعر الصرف يعتمد على سعر السوق الرسمية. لقد ألغيت سياسة التجنيب وفقا لسياسات التحرير الاقتصادي في أكتوبر 1993م ثم عادت مرة أخرى عام 1994م وقد ساعدت هذه السياسة في توفير موارد لسلع الاستيراد الإستراتيجية كالبنترول واللحم والسكر والمدخلات الزراعية وجزء منها كان يذهب لسداد بعض الديون الخارجية. رغم ميزات هذه السياسة إلا أن لديها بعض المشاكل مثل رفع أسعار بعض السلع، وأن المصدرين يتحايلون على تصدير القيمة الكلية لصادراتهم مما يؤدي إلى أن يفوق الصادر المخصص فاتورة الوارد، بالتالي عدم استجلاب جزء من حصيللة الصادر إلى داخل البلاد. كما حددت مجموعة من الإجراءات واللوائح "لائحة تنظيم أعمال الصرافة لسنة 2002م" بهدف استكمال بناء سوق النقد الأجنبي مثل التجنيب الكامل لحصيللة الصادر، إلغاء نظام الإقرار الجمركي والإعلان عن مزادات النقد الأجنبي وإنشاء غرف التعامل بالنقد الأجنبي، وتبسيط إجراءات الصادر والوارد، وقد أسهمت هذه الخطوات في تلاشي أفرق بين سعر الصرف في السوق الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي. في عام 2005م قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرف وذلك لتحقيق استقرار سعر الصرف من خلال الآتي:

1. توسيع سوق النقد الأجنبي من خلال توفير موارد تمكنه من الاستجابة لأي مستويات طلب من العملة الأجنبية.
2. إزالة الفرق بين الأسعار المختلفة لسعر الصرف من خلال توحيد سوق النقد الأجنبي.
3. تحسين المناخ الاستثماري بالبلاد من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف وتوفير موارد للاستيراد وتمويل أرباح الشركات المستمرة بالبلاد.

في عام 2007م تحول السودان من الدولار الأمريكي إلى العملات الأجنبية الحرة الأخرى، لاعتبارات اقتصادية وسياسية منها الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان، إضافة اتجاه عدد من الدول مثل " الصين، ماليزيا" لخلو ارتباط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي. في عام 2008م ضربت الأزمة المالية العالمية، وكان لا بد من مواكبة هذا الحدث، في بداية هذا العام بدأ بنك السودان المركزي بتطبيق التحول للعملات الأخرى فعليا، وقد استجاب القطاع العام بصورة واضحة لهذا التحول إلا أن القطاع الخاص لم يستجب بالصورة المطلوبة، وقام البنك المركزي بتطوير علاقاته مع مراسليه في الخارج بهدف تسهيل عملياته الخارجية مع شركائه التجاريين بعملة مختلفة خاصة مع دول شرق آسيا (عبد الحليم، 2005: 67). في عام 2009م وفي ظل تداعيات هذه الأزمة العالمية تناقص النقد الأجنبي بصورة واضحة مما حدا بالبنك المركزي لاتخاذ الإجراءات التالية:

1. رفع هامش الاستيراد النقدي المدفوع 100%.

2. وضع متوسط التحويلات الخاصة بالسفر والمعاملات الأخرى.
3. منع الصرافات من القيام بالتحويل بعرض نقدية حساباتها مع المرسلين بالخارج.
4. منع الصرافات من التعامل مع الهيئات الدبلوماسية والأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة بالسوق بصفتها الاعتبارية.
5. تطبيق هامش 00.04% بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
6. حظر المصارف من شراء النقد الأجنبي من الصرافات.
7. تحديد سلع محددة بالاستيراد يقوم بنك السودان بتمويل استيرادها.
8. قصر فتح الاعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية على بنك السودان دون البنوك التجارية.
9. تحديد مبلغ عشرة آلاف دولار كحد أقصى لحمله نقدًا بواسطة المسافرين للخارج عبر المواني المختلفة.

في عام 2010م أصدر بنك السودان المركزي جملة من التعديلات الجديدة على ضوابط النقد الأجنبي، وذلك بوضع حافز لكل من يبيع نقداً أجنبياً للمصارف والصرافات من أي مصدر كان بنسبة مئوية قابلة للتعديل. شملت التعديلات آنذاك إلغاء شرط ربط فتح الحسابات الحرة بوجود تحويل من الخارج، وسمح بفتحها بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو وإرجاعها لها مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات نقدية مستمرة للحساب المفتوح. في عام 2011م اتخذت بعض الإجراءات لتقليل آثار الأزمة المالية العالمية من خلال الآتي:

- 1- الاستمرار في نظام سعر الصرف المرن وذلك لميزاته في تحديد الآثار السالبة على الاقتصاد المحلي الناتجة من التغيرات الخارجية.
- 2- المحافظة على ثقة المستثمرين "محلياً وأجنبياً" في الأداء الاقتصادي المحلي وذلك لضمان استمرارية جذب الاستثمارات وذلك من خلال استقرار سعر الصرف.
- 3- الاستمرار في إدارة الاحتياجات الرسمية مركزياً وفق أولويات السلامة والسيولة والعائد ومقابلة احتياجات البلاد.

هدفت سياسة سعر الصرف في عام 2012م إلى بناء احتياجات من النقد وترشيد استخدامها حتى يتم الوصول تدريجياً لوحدة مستقرة تحدد عوامل العرض والطلب في سوق موحد، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات ومعالجة المشاكل التي واجهت البلاد بعد الانفصال وما صاحبه من تحديات متمثلة في التوسع النقدي وفقدان جزء كبير من موارد النقد ودعم السلع الأساسية والتدفقات السابقة للمتعاملين المرتبطة بعدم اليقين وأدت تلك العوامل مجتمعة في تخفيض قيمة الجنيه السوداني وتزايد ألفتوة بين أسعار العرض في السوق المنظم والسوق غير المنظم. حيث قام البنك بتقديم حزمة من الإجراءات أسهمت نسبياً في هذه الآثار السالبة وشملت إيقاف ضخ النقد الأجنبي للصرافات كلياً وخصص النسبة للمصارف، ترشيد استخدامات النقد الأجنبي من خلال ضبط الصرف،

ترشيد البنك المركزي للأغراض غير المنظورة مثل السفر للعلاج والراحة بالخارج، إنشاء نظام الربط الشبكي لتداول استثمارات الصادر والوارد، بالإضافة إلى حث الجهات المعنية "المصارف التجارية، الجمارك، وزارة التجارة" لمنع الممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية (تقرير بنك السودان، 2012: 28). في عام 2013م بذل بنك السودان مجهودات متتابة هدفت للمحافظة على استقرار سعر الصرف ومقابلة التزامات النقد الأجنبي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتم إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وترسية الطلب على النقد الأجنبي قام بنك السودان بتنفيذ الآتي:

1. الاستمرار في تفعيل الاستيراد بدون تحويل القيمة.
2. وضع الضوابط والإجراءات لتنفيذ اتفاق تعاون مع الجنوب.
3. توجيه المصارف بتخصيص نسبة 1% كمؤشر من جملة الودائع بالنقد الأجنبي في شكل سيولة نقدية.
4. توجيه المصارف بتخفيض نسبة 10% من عائدات حصيلة الصادر غير البترولية، عدا الذهب لاستخدامه في استيراد الأدوية البشرية.
5. إصدار ضوابط تنظيم التعامل مع المناطق الحرة السودانية وخاصة في ما يتعلق بضوابط الصادر والوارد والتحويلات.

في عام 2014م لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسة تخفيض قيمة سعر الصرف للعملة الوطنية لتعكس السعر الحقيقي للجنه السوداني، كما قام بنك السودان بتنفيذ حزمة من الإجراءات لتحقيق أهداف سياسة النقد الأجنبي متمثلة في ترشيد الاستيراد وزيادة موارد النقد الأجنبي وتم مراجعة أسس وضوابط وسائل الدفع لتصدير المواشي الحية بغرض أحكام إجراءات استرداد حصائل الصادر وتنظيم الصادرات الزراعية بما يتماشى مع الكميات المنتجة والمخزون الإستراتيجي (الحسن، 2005: 89). في عام 2015م ركز بنك السودان المركزي على عدد من الإجراءات هدفت لإحداث قدر من الاستقرار في سعر الصرف وخفض ألقوة بين السعر في السوق الرسمي والسوق الموازي ومن هذه الضوابط إعادة تنظيم الحسابات بالنقد الأجنبي للجهات المحلية والأجنبية بقصد استقطاب موارد المنظمات للسوق المنظم، بالإضافة لإلزام الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة السياحية الأخرى بالعملات الأجنبية، كما تم تبسيط إجراءات الصادر واستيراد المحاصيل، السماح باستيراد مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي بدون تحويل قيمة لتشجيع الاستثمار وتقليل الطلب على النقد الأجنبي بالداخل، إلزام الأجانب في مؤسسات التعليم العالي وأبناء السودانيين العاملين بالخارج بتحصيل رسومهم بالعملة الأجنبية بهدف جذب المزيد من الموارد كما تم للمقاولين المحليين لدى الشركات الأجنبية بتحصيل مستحقاتهم من الجهات الأجنبية بالعملة الأجنبية و ذلك وفق منشور إدارة السياسات رقم 2005/2م (تقرير بنك السودان المركزي، 2015: 27). في عام 2016م انخفض سعر الصرف نسبة لقلّة الصادرات، واتخذت الدولة العديد من

السياسات شملت معاملات القطاع الخارجي الخاصة بالصادر والوارد والتحاويل وإدارة موارد النقد الأجنبي، أما في عام 2017م بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن السودان في أكتوبر تم إصدار حزمة من السياسات الخاصة بنظام الصرف وحساب الأسعار التقاطعية بين العملات، كما تم استيعاب حافز سعر الصرف ضمن السعر التأشيري، ولزيادة موارد النقد الأجنبي تم تبسيط الإجراءات المصرفية لتجنيب الصادر بالسماح بكافة طرق الدفع ومنح المصدرين مهلة لاستعادة حصيلة الصادر تمكنهم من تقديم تسهيلات تحسن تنافسيتهم بالإضافة للسماح بالبيع تحت التصريف في حالي السلع الهامشية أو فتح أسواق جديدة، كما تم تعديل الإجراءات الخاصة بصادر الذهب ليصبح بنك السودان المركزي هو المشتري والمصدر والمسوق لذهب التعدين الأول وترشيد الطلب على موارد النقد الأجنبي تم إصدار إجراءات تهدف ضبط وتنظيم الاستيراد.

جدول (2) تطورات سعر الصرف في السودان (2000-2018م)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	Years
2.28	2.08	2.01	2.17	2.43	2.59	2.57	2.62	2.58	2.57	Exchange Rate
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Years
	47.5	10.74	6.30	6.01	5.71	4.74	3.56	2.66	2.31	Exchange Rate

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2018م).

رابعاً: **الميزان التجاري**: يسمى الحساب التجاري "السلي" وحساب التجارة المنظورة والمقصود بالتجارة المنظورة هي المتعلقة بالسلع المادية الملموسة أي كل من الصادرات والسلع. يمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات ويشكل، هذا الميزان فائض إذا كان رصيد الميزان التجاري موجباً أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سالباً فهذا يشكل عجزاً فيه (مطر وآخرون، 2003: 23). يعتمد الاقتصاد السوداني "القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الخدمي" على الواردات من الخارج كالمكينات والجرارات والآليات والأسمدة والمبيدات والمحروقات ومعظم المدخلات، في الوقت الذي لم تكن لدى المصارف السيولة الكافية لتمويل تلك المدخلات مما سبب عجزاً مستمراً في الميزان التجاري وأصاب الاقتصاد السوداني بإعاقه في نموه وأضعف إمكانية زيادة الإنتاج والإنتاجية، مما يقتضى ضرورة تبنى الدولة لسياسات تمكنها من تحريك الصادرات وتحفيز المنتجين لتحقيق فوائض في العملات الأجنبية تساهم في تمويل الواردات لمشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد (أبوصالح، 2002: 48).

جدول (3) الميزان التجاري للسودان مع مصر (2000-2018م) مليون دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	Years
-1857	2319	103.8	-2417	-1933	-298	-340	-497	113.3	254	Balance
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Years
	4365.4	-5102	-5230	-6340	-4861	-5129	5409	458.2	1398	Balance

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2018م).

من الجدول (3) نلاحظ أن الميزان التجاري لتجارة السودان مع مصر قد سجل فائضاً في الأعوام 2000م، 2001م، 2007م، 2008م، 2010م، 2011م، 2018م). بينما سجل عجزاً في الأعوام (2002م، 2003م، 2004م، 2005م، 2006م، 2009م، 2012م، 2013م، 2014م، 2015م، 2016م، 2017م)، بذلك يمكن القول بأن الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (2000-2018م) يميل لصالح مصر، بالرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، تعزي أسباب استمرار عجز الميزان التجاري للسودان مع مصر إلى ارتفاع فاتورة الواردات وتدني فاتورة الصادرات وإدخال معظم سلع التجارة الحرة في قائمة صادرات تجارة الحدود بما فيها الجمال والسمسم والكردي والجلود الخام. بالإضافة إلى ضعف المقدره التنافسية للسلع السودانية المصنعة وارتفاع التكلفة وتحكم الجانب المصري في منافذ العبور وإجراءات التبادل وغياب إستراتيجية الدولة للصادرات وترقيتها والترويج لها(توم، 2014).

خامساً: الصادرات السودانية لمصر: في إطار التبادل التجاري يصدر السودان لمصر الإبل واللحوم والجلود الخام والألبان والسمسم والمواد الغذائية وحب البطبخ والقطن والصبغ العربي والفول السوداني والبرسيم. وضع مصر من بين الدول المستوردة لصادرات السودان انخفض كثيراً، فقد كانت عام 1962م تمثل خامس دولة مستوردة من السودان لكن ذلك الوضع تغير فاحتلت المركز الواحد والعشرين عام 1977م، ورغم أن مركز مصر قد تحسن ضمن الأسواق المستوردة إلا أنه تحسن ضمن مستويات أقل من مستويات السنوات السابقة لعام 1973م(الشافعي، 1975: 37).

جدول (4) صادرات السودان إلى مصر (2000-2018م) مليون دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	Years
54.8	60.2	54.4	96.8	78.7	108.5	48.3	57	33.7	41.6	Exports to Egypt
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Years
	469.1	450.9	411.9	304.5	212.5	96.4	133.2	54.1	43.3	Exports to Egypt

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2018م).

تشير إحصاءات الجدول (4) إلى أن صادرات السودان لمصر خلال الفترة (2000-2018م) بلغت حوالي 2.340.8 مليون دولار والملاحظ وجود تذبذب في أداء الصادرات السودانية للسوق المصري، حيث كانت في عام 2000م 41.6 مليون دولار وفي عام 2003م كانت بقيمة 48.3 مليون دولار ثم قفزت في عام 2004م

لتصل إلى 108.5 مليون دولار أي زيادة بنسبة 125% مقارنة بالعام الماضي لتحقيق رقما قياسياً، ويعزي ذلك لارتفاع عائدات كل من السمسم والقطن والحيوانات الحية والجلود والفول السوداني حيث ارتفعت حصيله صادرات السمسم بنسبة 375%، وصادرات القطن بنسبة 18% وصادرات الحيوانات الحية والجلود بنسبة 435% بينما سجلت صادرات الألبان والسمغ العربي تراجعاً بنسبة (32%، 95%) على التوالي في العام 2004م، وتراجعت الصادرات في عام 2005م بنسبة 27% حيث تراجعت كل من صادرات السمسم والحيوانات الحية والجلود والقطن والفول السوداني بنسب (41.5%، 12%، 20%، 2.7%، 83%) على التوالي، وعاودت الصادرات ارتفاعها في عام 2006م بنسبة 23% حيث بلغت جملة الصادرات في هذا العام حوالي 96.8 مليون دولار والذي أسهم فيها الزيادة التي حدثت في صادرات كل من الحيوانات الحية بنسبة 50%، والسمسم بنسبة 45%، والقطن بنسبة 6% بالرغم من الانخفاض الذي حدث في صادرات كل من الجلود بنسبة 51% والقطن بنسبة 6% والفول السوداني بنسبة 45% والسمغ العربي بنسبة 5% أما اللحم فقد توقفت صادراتها خلال العام 2006م، وفي عام 2007م شهدت الصادرات انخفاضاً بنسبة 44% يعزي ذلك إلى تدني صادرات كل من الحيوانات الحية بنسبة 32% والسمسم بنسبة 72% والقطن بنسبة 36% والفول السوداني بنسبة 27% وانعدام صادرات كل من السمغ العربي واللحم في هذا العام بالرغم من ارتفاع صادرات الجلود بنسبة 49% وعاودت الصادرات ارتفاعها خلال العام 2008م بنسبة 10.6% بسبب ارتفاع صادرات كل من السمسم والقطن بنسبة (84%، 99%) على التوالي، فقد كان هنالك انخفاض في قيمة الصادرات عام 2009م انخفاضاً بنسبة 9% عما كان عليه في العام 2008م وذلك بسبب تدني صادرات كل من القطن والسمسم واللحم والجلود بنسبة (14%، 22%، 81%، 86%) على التوالي. كما حدث انخفاض في العام 2010م إلى 43.3 مليون دولار، وانخفضت صادرات كل من السمغ العربي والسمسم بنسبة (53% و 97%، 22%) على التوالي. ارتفعت الصادرات في عام 2011م بنسبة 25% بسبب الارتفاع الحاد في السمسم بنسبة 95% مقارنة بالعام 2010م وواصلت الصادرات في الارتفاع في عام 2012م إلى ما قيمته 133.2 مليون دولار أي بنسبة 146% مقارنة بالعام 2011م ويرجع السبب إلى الارتفاع في صادرات الحيوانات الحية بنسبة 266.5%، بالإضافة إلى الارتفاع في صادرات السمغ العربي والسمسم والفول السوداني، وشهد العام 2013م تراجع في صادرات السمغ العربي والسمسم والفول السوداني كما حدث تراجع في قيمة الصادرات إلى 96.4 مليون دولار بنسبة 28% نسبة للانخفاض الحاد في صادرات الحيوانات الحية والسمغ العربي، وعاودت الصادرات الارتفاع في عام 2014م بنسبة 120.5% إلى ما قيمته 212.5 مليون دولار والذي أسهم في ذلك الزيادة التي حدثت في صادرات كل من القطن بنسبة 12% والسمسم بنسبة 29% والحيوانات الحية بنسبة 542% واللحم بنسبة 146%. في العام 2015م وصل الارتفاع في الصادرات إلى نسبة 43% مقارنة بالعام السابق، وحدث تحسن وزادت قيمة الصادرات إلى 304.5 مليون دولار، وتوالت الزيادة في العام 2016م إلى 411.9 مليون دولار. أما في عامي (2017م، 2018م) ازدادت قيمه الصادرات إلى (450.9، 469.1) مليون دولار على التوالي، حيث زاد الطلب على الحيوانات الحية واللحم من السودان.

سادساً: الواردات السودانية من مصر: في إطار التبادل التجاري يستورد السودان من مصر المنسوجات والمصنوعات الكيماوية والأدوية والآليات والمعدات والسيراميك والأسمنت والأواني المنزلية والفواكه والمواد الغذائية. بالنسبة لواردات السودان من مصر فالالاتجاه العام لا يختلف كثيراً عن الاتجاه العام لصادرات السودان إلى مصر، فقد كانت مصر تحتل مركزاً متقدماً من بين الأسواق الموردة للسودان ولكنها ذلك تغير بمرور السنوات (الشافعي، 1975: 38).

جدول (5) واردات السودان من مصر (2000-2018م) مليون دولار

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	Years
460.1	451.7	492.9	428.2	369.5	208.7	116.4	537.8	46.8	32.8	Import from Egypt
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	Years
	417.8	549.8	591.4	569.4	492	742.7	639.2	537.2	687.3	Import from Egypt

المصدر: السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، للأعوام (2000-2018م).

من الجدول (5) نلاحظ أن متوسط الواردات السودانية من السوق المصري خلال الفترة (2000-2018م) قد بلغ ما قيمته 441 مليون دولار، وأن هنالك تصاعد مستمر في جملة الواردات السودانية من مصر خلال تلك الفترة حيث كانت (32.8، -46.8) مليون دولار عامي (2000م، 2001م) وقفزت إلى 537.8 مليون دولار عام 2002م، وبلغت جملة الواردات في العام 2003م حوالي 116.4 مليون دولار أما في عام 2004م فقد ارتفعت إلى 208.7 مليون دولار، أي الارتفاع بنسبة 97% نتيجة لارتفاع واردات المصنوعات بصورة ملموسة بنسبة 104% بينما انخفضت فاتورة الآلات والمعدات بنسبة 53% ووسائل النقل إلى 49% والكيماويات بنسبة 8% والمشروبات والتبغ بنسبة 43% وانخفضت واردات المنسوجات بنسبة 69%، وواصلت قيمة الواردات الارتفاع في عام 2005م وارتفعت الواردات بنسبة 77% نسبة لارتفاع واردات المصنوعات بنسبة 62% والآلات بنسبة 156% والكيماويات بنسبة 150% بينما كانت نسبة الزيادة في المواد الغذائية 158% والمواد الخام 51% وتراجعت وسائل النقل بنسبة 61% والمنسوجات بنسبة 2% وكانت نسبة الزيادة في المشروبات والتبغ 8%، وفي عام 2006م حدث ارتفاع في الواردات بنسبة 16% ساهم في هذه الزيادة كل (المصنوعات، الآلات والمعدات الكيماوية، ووسائل النقل، والمواد الخام، والمشروبات والتبغ) بنسبة زيادة (12%، 52%، 43%، 189%، 28%، 18%) على التوالي بالرغم من الانخفاض في واردات المواد الغذائية والمنتجات البترولية بنسبة (43%، 17%) على التوالي وارتفعت الواردات السودانية من مصر في عام 2007م بنسبة 15% نسبة لارتفاع واردات كل من الآلات والمعدات والمصنوعات والمواد الخام والمشروبات والتبغ بنسبة (43%، 24%، 17%، 92%) على التوالي فيما انخفضت واردات (وسائل النقل، الكيماويات، المنتجات البترولية، المواد الغذائية،

(المنسوجات) بنسبة (51%، 32%، 34%، 82%، 38%) على التوالي. أما في العام 2008م فقد حدث ارتفاع في الواردات بنسبة 8% وكان هنالك ارتفاع في واردات كل البنود وخاصة وسائل النقل بنسبة 252% والمواد الخام بنسبة 134% والكيمياويات بنسبة 31% والمواد الغذائية بنسبة 47% والمنسوجات بنسبة 217% وحدث انخفاض في واردات المصنوعات والمشروبات والتبغ، واستمر الارتفاع في قيمة الواردات في العام 2009م بنسبة 1.8% نسبة لارتفاع واردات البن بالرغم من عدم ظهوره في الأعوام السابقة وارتفاع واردات القمح ودقيق القمح بنسبة 329.7% والمواد الغذائية الأخرى بنسبة 46.7% والمشروبات والتبغ بنسبة 27% الكيمياويات بنسبة 14% والمنسوجات بنسبة 103.5%. وتزايد الارتفاع في الواردات في عام 2010م حيث كانت نسبة الزيادة في الواردات من مصر في هذا العام نسبة 96%. وفي عام 2011م حدث ارتفاع في الواردات بنسبة 22% نسبة للارتفاع في واردات المواد الغذائية بنسبة 47% والمشروبات والتبغ بنسبة 49% والكيمياويات بنسبة 32% ووسائل النقل بنسبة 77.5%، واستمر الارتفاع في قيمة الواردات في عامي (2012 و 2013م). وفي العام 2012م ارتفعت الواردات بنسبة 19% مقارنة بالعام السابق، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الكبير في واردات القمح ودقيق القمح، بالإضافة إلى ارتفاع واردات المنتجات البترولية بنسبة 189.7% والمواد الخام الأخرى بنسبة 86% والكيمياويات بنسبة 8% والمصنوعات بنسبة 8% أما في العام 2013م كانت قيمة الواردات قد بلغت أعلى قيمة لها خلال هذه الأعوام والسبب في ذلك الارتفاع الحاد في واردات المواد الغذائية بنسبة 181%، وشهد عام 2014م انخفاض في قيمة الواردات بنسبة 33.7% نسبة لانخفاض الحاد في واردات المواد البترولية بنسبة 97%، ثم ارتفعت الواردات في عام 2015م بنسبة 15.7% وذلك بسبب ارتفاع واردات المشروبات والتبغ بنسبة 158% والمنسوجات بنسبة 100%، واستمرت الواردات في التزايد في عام 2016م، أما في عامي (2017م، 2018م) انخفضت الواردات السودانية من مصر متأثرة بالحظر الذي طال كمية من السلع.

سابقاً: الدراسة التحليلية:

1) صياغة وتوصيف النموذج: تمت صياغة ووصف النموذج لتوضيح العلاقة الخطية بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغيرات المستقلة (الميزان التجاري، صادرات السودان لمصر، واردات السودان من مصر) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وجاءت معادلة النموذج كالتالي:

سعر الصرف = دالة (الميزان التجاري، صادرات السودان لمصر، واردات السودان من مصر)

$$EXCHANGE = f (Import\ from\ Egypt, Exports\ to\ Egypt, balance\ of\ trade)$$

- وعند صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

$$EXCHANGE = B_0 + B_1\ balance\ of\ trade + B_2\ Import\ from\ Egypt + B_3\ Exports\ to\ Egypt + \mu$$

حيث أن:

$$EXCHANGE = \text{سعر الصرف (متغير تابع)}$$

$balance\ of\ trade =$ الميزان التجاري للسودان (متغير مستقل)

$Import\ from\ Egypt =$ صادرات السودان لمصر (متغير مستقل)

$Exports\ to\ Egypt =$ واردات السودان من مصر (متغير مستقل)

$\mu =$ المتغير العشوائي (متغير مستقل)

لتحديد العلاقات الداخلية والإشارات والقيم المتوقعة للمعاملات وفقاً للنظرية الاقتصادية توجد علاقة طردية بين المتغير المستقل (واردات السودان من مصر) والمتغير التابع (سعر الصرف)، كما توجد علاقة عكسية بين المتغيرات المستقلة (صادرات السودان لمصر، الميزان التجاري للسودان) والمتغير التابع (سعر الصرف).

(2) تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد: تم جمع بيانات عن المتغيرات الداخلة في النموذج في شكل سلسلة زمنية شملت (19 سنة) تمثل الفترة (2000-2018م)، وأفضل الطرق المستخدمة في التقدير لمعالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وأكثر التقديرات جودة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، لما تتمتع به من خصائص عدم التحيز، والاتساق، والكفاءة أي أقل تباين، ويمكن الحصول على تقديرات معالم المربعات الصغرى العادية (OLS) بإيجاد النهاية الصغرى لمجموع مربعات الأخطاء (البواقي)، بالتالي يكون مجموع مربعات الانحدار والمفسرة بواسطة المتغيرات المستقلة أكبر ما يمكن، وفي ظل توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تكون التقديرات المتحصل عليها أفضل تقديرات خطية وغير متحيزة ولها أقل تباين.

(3) تحليل معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews9:

فيما يلي نتائج تحليل معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج Eviews9:

$$EXCHANGE = 77.01 - 27.71\ balance\ of\ trade + 3.05\ Import\ from\ Egypt - 18.11\ Exports\ to\ Egypt + \mu$$

جدول (6) ملخص تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد Eviews9

Dependent Variable : EXCHANGE				
Method: Least Squares				
Date: 10/31/19 Time: 09:10				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4916	0.704948	1092.454	77.0123	C
0.0004	-0.506877	61.49428	-27.7147	Balance of trade
0.2153	1.293879	2.359605	3.05304	IMPORT from EGYPT
0.0010	-1.056637	4.466395	-18.1185	EXPORT to EGYPT
-1600.068	Mean dependent var		0.663241	R-squared
3021.159	S.D. dependent var		0.595889	Adjusted R-squared

18.14327	Akaike info criterion	1920.542	S.E. of regression
18.34210	Schwarz criterion	55327225	Sum squared resid
18.17692	Hannan-Quinn criter.	-168.3610	Log likelihood
1.486407	Durbin-Watson stat	9.847409	F-statistic
		0.000774	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة التحليلية

بعد الحصول على نتائج تحليل معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج ⁹Eviews، يتم تقييم التقديرات من خلال الإشارات والقيم الرقمية لمعاملات النموذج وتوضح هذه القيم المقدرة ما إذا كانت هذه التقديرات ذات مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية ويطلق عليه اختبار الدرجة الأولى، فضلاً عن توفر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وعليه هناك عدد من معايير تمكن من عملية التقييم، منها:

أ- اختبار مدى ملائمة التقديرات للمعايير الاقتصادية: يعتمد هذا المعيار على إشارة التقديرات (سالبة أو موجبة) فضلاً عن حجمها أو مداها أو حدودها أو مقدرها أو قيمة الرقمية، فالنظرية الاقتصادية تضع قيود مسبقاً على حجم وإشارة المعلمات، تعتمد في ذلك على منطق معين، وقد تم حذف متغير من النموذج لعدم التوافق مع النظرية الاقتصادية وفقاً للإشارة، ومن ثم تم إعادة صياغة النموذج وقياسه مرة أخرى.

يوضح نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقاس ملائمة التقديرات للمعايير الاقتصادية بالاعتماد على الإشارة في نتائج التحليل، حيث تطابقت المعلمات المقدرة مع المعايير الاقتصادية، ومن أبرز النتائج وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغير المستقل (الواردات السودانية من مصر)، ووجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (سعر الصرف) والمتغيرات المستقلة (الميزان التجاري للسودان، الصادرات السودانية لمصر).

ب- اختبار مدى ملائمة التقديرات للمعايير الإحصائية: بعد التأكد من مدى ملائمة التقديرات المتحصل عليها من الناحية الاقتصادية، يأتي دور المعايير الإحصائية التي تهدف إلى التحقق من مقدرة النموذج التفسيرية لظواهر محل الدراسة كمعامل التحديد، وتم التحقق في مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج (اختبار المعنوية). من نتائج التحليل بالاعتماد على قيمة β لكل متغير مستقل، توصلنا إلى أنه عند انخفاض الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف (EXCHANGE) بمقدار (27.71) وحدة، وعند زيادة قيمة الواردات من مصر (Import from Egypt) بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف (EXCHANGE) بمقدار (3.05) وحدة، وعند زيادة صادرات السودان لمصر (Exports to Egypt) بمقدار وحدة واحدة ينخفض سعر الصرف (EXCHANGE) بمقدار (18.11) وحدة.

4) قياس القدرة التفسيرية للنموذج (معامل التحديد المتعدد R^2): يشير معامل التحديد المتعدد R^2 إلى النسبة المئوية "66%" من المتغيرات الكلية التي توضحها المتغيرات المستقلة "تغيرات مفسرة" وما تبقى من قيمة النسبة المئوية يمثل متغيرات أخرى "تغيرات غير مفسرة" لم يتم قياسها في النموذج ويمثلها الخطأ العشوائي، كما أن قيمة معامل التحديد R^2 تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$) وعندما يساوي معامل التحديد " R^2 "، والصفر يشير إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج منعدمة، وذلك يعكس أن المتغيرات المستقلة قد فشلت في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وعندما تبلغ الواحد الصحيح يشير ذلك إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج مؤكدة، وذلك يعكس أن المتغيرات المستقلة قد نجحت في تفسير مجمل التغيرات في المتغير التابع، وقد بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر قيمة (0.66)، وذلك يوضح أن المتغيرات المستقلة "المفسرة" ساهمت بنسبة 66% في تفسير المتغير التابع (سعر الصرف) وما تبقى بنسبة 34% تمثل متغيرات أخرى "غير مفسره" في النموذج، يتم تضمينها في المتغير العشوائي μ ، كما بلغ معامل التحديد المصحح.

جدول (7) معامل التحديد

R-squared = 0.66
Adjusted R-squared = 0.59

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة التحليلية

5) اختبار معنوية معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد: لاختبار معنوية معالم الانحدار الخطي المتعدد من خلال قياس تباين الأخطاء العشوائية المقدر، وتباين معاملات الانحدار، وتباين ثبات معادلة الانحدار، والخطأ المعياري لها، واختبار معنوية معالم الانحدار الخطي المتعدد، وتكوين حدود الثقة لمعالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد، واختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار المتعدد (باستخدام F).

6) اختبار معنوية معالم الانحدار الخطي المتعدد: استخدم لاختبار كل معلمة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال صياغة الفروض ومن ثم مقارنة القيمة المطلقة لـ t-Statistic المحسوبة في النموذج ومقارنتها بـ t-Statistic الجدولية، ومن ثم قبول أو رفض فرض عدم وجود علاقة أو عدمها بين كل متغير مستقل على حده والمتغير التابع.

7) صياغة الفروض: نعني بذلك فرضي عدم والقبول، في حالة فرض عدم لا توجد علاقة بين المتغير التابع "سعر الصرف" والمتغيرات المستقلة $H_0: \beta \neq 0$ ، بينما في حالة الفرض البديل توجد علاقة بين المتغير التابع "سعر الصرف" والمتغيرات المستقلة $H_1: \beta = 0$.

8) اختبار معنوية المعلمات: تم قياس معالم الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى بدرجة ثقة 95% ومستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية $(N-K)=16$ { } وعنده بلغت قيمة t-

Statistic الجدولية ($t_{16} = 1.93$)، ومن نتائج التحليل السابق سوف تتم المقارنة بين قيمة t-Statistic المحسوبة لكل المعلمات مع القيمة الجدولية له.

جدول (8) مقارنة بين قيمة t-Statistic المحسوبة لكل المعلمات مع القيمة الجدولية

t-Statistic	Variable
0.704948	C
-0.506877	Balance of trade
1.293879	IMPORT from EGYPT
-1.056637	EXPORT to EGYPT

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة التحليلية

من الجدول (8) وبأخذ القيمة المطلقة لقيمة t-Statistic المحسوبة ومقارنتها مع القيمة الجدولية لها البالغة ($t_{16} = 1.93$)، نجد أن قيمة t-Statistic المحسوبة للمتغير المستقل BALANCE تزيد عن الجدولية ($0.50 > 1.93$)، كذلك قيمة t-Statistic المحسوبة للمتغير المستقل IMPORT from EGYPT تزيد عن الجدولية ($1.29 > 1.93$)، كذلك قيمة t-Statistic المحسوبة للمتغير المستقل EXPORT to EGYPT تزيد عن الجدولية ($1.05 > 1.93$)، وبذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقلة (BALANCE , Import from Egypt, Exports to Egypt) والمتغير التابع (EXCHANGE).

(9) اختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار المتعدد (باستخدام F):

- صياغة الفروض:

- فرض العدم: (الانحدار غير معنوي $H_0: \beta = 0$)
- الفرض البديل: (الانحدار معنوي $H_1: \beta \neq 0$)

جدول (9) اختبار معنوية العلاقة الخطية للانحدار المتعدد (باستخدام إحصاءه F)

9.847409	F-statistic
0.000774	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة التحليلية

نلاحظ من الجدول (9) أن قيمة إحصاءه F المحسوبة ($F\text{-statistic}=9.84$) وقد تجاوزت الـ 5 وحدات، وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، بمعني وجود علاقة ذات معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بشكل عام، بينما بلغت قيمة إحصاءه F المحتملة ($F\text{-statistic}=0$)، وذلك يدل على معنوية النموذج المقدر.

10) اختبار القدرة التنبؤية للنموذج: بعد التأكد من صلاحية التقديرات وفق المعايير الثلاث (النظرية الاقتصادية والإحصائية والقياسية) يمكن استخدامه في التنبؤ بالقيم العددية للمتغيرات في المستقبل، لذا يتعين اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على التنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس أن المستقبل القريب امتداداً للحاضر القريب، وهو بذلك وصف لحالة الظاهرة في نقطة أو مدة زمنية معينة في المستقبل. للتنبؤ العلمي القائم على دراسات اقتصادية قياسية مفهوم مرتبط بالدراسة والتحليل العلميين للظاهرة في الحاضر والماضي وتوقع سلوك هذه الظاهرة في المستقبل، ووفقاً للطرق المستخدمة في التنبؤ تم استخدام طريقة التنبؤ بنقطة وهو تنبؤ يقصد به إعطاء قيمة واحدة فقط للحدث المتوقع أو الحدث المستقبلي للمتغير التابع.

11) مشاكل القياس لنموذج الانحدار الخطي المتعدد: فيما يتعلق مشاكل القياس لنموذج الانحدار الخطي المتعدد، نوضح الآتي:

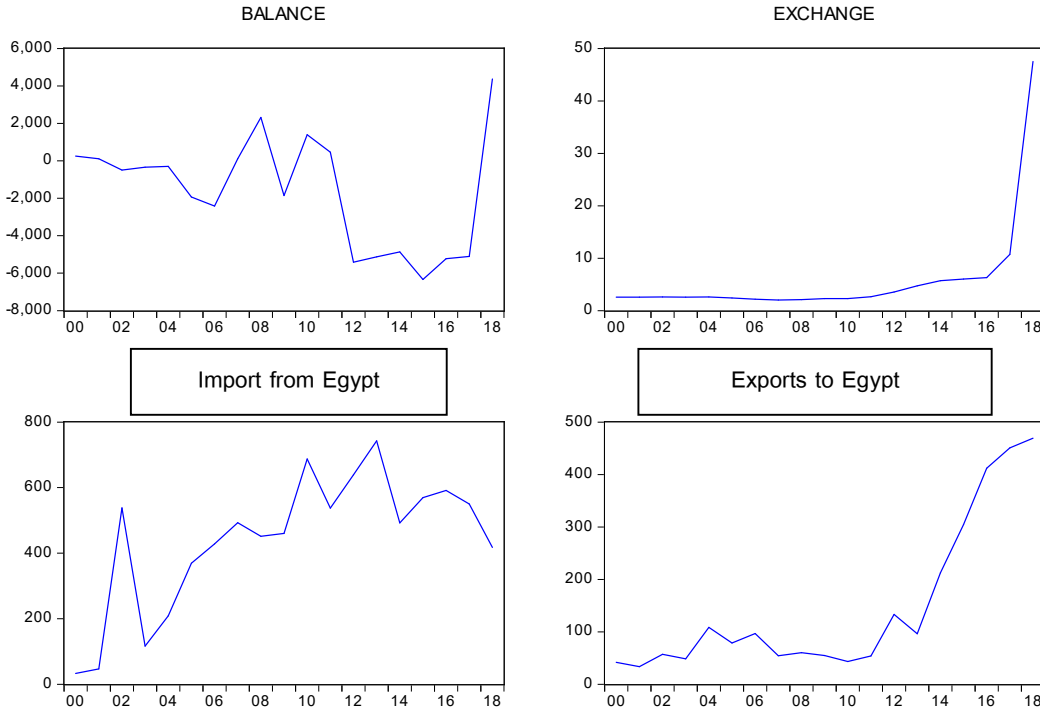
- الارتباط الذاتي بين المتغيرات: لا يؤثر وجود الارتباط الذاتي بين البواقي على قيم معاملات الانحدار في المعادلة تحت الدراسة، وحتى في حالة وجود الارتباط الذاتي فإن معاملات الانحدار تكون غير متحيزة، وبوجود الارتباط الذاتي يؤدي إلى حساب أخطاء معيارية أقل لهذه المعلمات، بالتالي رسم صورة متفائلة أكثر من اللازم، وباستخدام اختبار (ديربن واتسون) للكشف عن الارتباط الذاتي، وجد الباحثون أن $(D.W = 1.486407)$ ، وهو بذلك من الرتبة الأولى، وقد تجاوزت قيمته الـ (1.3)، بما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة، وبإجراء اختبار الارتباط والانحدار الذاتي، وضح عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 0.05، وكذلك بالاعتماد على قيم Auto-Correlation، وجميعها تقترب من الصفر عند عدد الإبطات 16 تظهر قيمة المتغيرات التي توضح عدم وجود انحدار ذاتي لمتغيرات النموذج المستقلة.

جدول (10) الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج

Date: 010/31/19 Time: 13:30						
Sample: 2000 2018						
Included observations: 19						
Prob	Q-Stat	PAC	AC	Partial Correlation	Autocorrelation	
0.000	11.531	0.651	0.611	1	. *****	. 0040
0.000	20.385	-0.160	0.420	2	. * .	. 0020
0.000	23.731	0.023	0.366	3	. .	. 001
0.000	24.250	-0.289	0.140	4	.* .	. 00
0.000	24.586	-0.218	-0.109	5	.* .	. * 0
0.000	27.274	-0.132	-0.296	6	. * .	.* 0
0.000	31.874	0.051	-0.371	7	. .	*** 0
0.000	37.493	-0.002	-0.391	8	. .	*** 0
0.000	43.101	0.008	-0.378	9	. .	*** 0
0.000	44.379	0.077	-0.272	10	. *.	.* 0
0.000	44.493	-0.200	-0.205	11	.* .	.* 0
0.000	45.791	-0.052	-0.156	12	. .	. * .

المصدر: إعداد الباحثون من نتائج الدراسة التحليلية

- **عدم ثبات التباين "عدم التجانس":** في ظل وجود هذه المشكلة تظل تقديرات المعالم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومتسقة، ولكنها تفقد خاصية الكفاءة، وباستخدام اختبار "جولد فيلد وكوانت" من خلال الترتيب التصاعدي طبقاً لقيم المتغيرات المستقلة ومن ثم اختبار ثلث المشاهدات الكلية ومقارنتها باختبار كل المتغيرات في النموذج ليمثلان قيم صغرى وكبرى للمتغيرات المستقلة، ومن ثم اكتشاف مشكلة عدم ثبات التباين من خلال معنوية F ، وبالتطبيق اتضح معنوي النموذج وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين "عدم التجانس".
- **مشكلة التعدد الخطي أو الاعتماد الخطي:** تعد مشكلة التعدد الخطي من المشكلات القياسية التي تنشأ نتيجة اختلال شرط من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وهو ألا يكون في نموذج الانحدار المتعدد ارتباط خطي تام بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، لذا فإن وجود علاقة خطية بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى، يؤدي إلى ظهور مشكلة التعدد الخطي، مما يترتب عليه عدد من المشكلات عند تحليل الانحدار من حيث تقدير معاملات النموذج وكذلك الأخطاء المعيارية لهذه المعالم. في النموذج المقدر للانحدار الخطي المتعدد موضع الدراسة، تم معالجة مشكلة التعدد الخطي بإسقاط بعض المتغيرات المستقلة من النموذج، تم اكتشافها عن طريق ارتفاع معامل التحديد للنموذج مع عدم معنوية بعض المتغيرات ومخالفتها للنظرية الاقتصادية، ليتم تقليص النموذج من (4) متغيرات مستقلة إلى (3) متغيرات.



ثامناً: النتائج: من أبرز نتائج الورقة، الآتي:

- 1) هناك ضعف في حركة التبادل التجاري بين البلدين مما يفيد بوجود مشكلات تسويقية وإدارية وتمويلية وربما سياسية تحول دون زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين.
- 2) يميل الميزان التجاري خلال فترة الدراسة لصالح مصر بالتالي عجز الميزان التجاري للسودان مع مصر، بسبب ارتفاع فاتورة الواردات وتدني فاتورة الصادرات وإدخال معظم سلع التجارة الحرة في قائمة صادرات تجارة الحدود بما فيها الجمال والسهم والكركي والجلود الخام.
- 3) بالاعتماد على قيمة β لكل متغير مستقل، توصلنا إلى أنه عند انخفاض الميزان التجاري بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف بمقدار (27.71) وحدة، وعند زيادة قيمة الواردات من مصر بمقدار وحدة واحدة يزيد سعر الصرف بمقدار (3.05) وحدة، وعند زيادة قيمة صادرات السودان لمصر بمقدار وحدة واحدة ينخفض سعر الصرف (18.11) وحدة.
- 4) بلغت القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر قيمة (0.66)، وذلك يوضح أن المتغيرات المستقلة "المفسرة" ساهمت بنسبة 66% في تفسير المتغير التابع (سعر الصرف) وما تبقى بنسبة 34% تمثل متغيرات أخرى "غير مفسره" في النموذج.
- 5) فشل السياسات التجارية والاقتصادية أدى لعدم الاستفادة من الشراكة الطبيعية بين البلدين في تحقيق المكاسب من خلق التجارة وتجارة الحدود بين البلدين.

تاسعاً: التوصيات: توصي الورقة بالآتي:

1. متابعة الأداء الاقتصادي والتنسيق بين البلدين في مجال التجارة البينية والعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة. لتساهم في زيادة حجم التبادل التجاري.
2. تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة بغرض توطئتها وتحقيق الشراكة الاقتصادية.
3. تفعيل اتفاقيات التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري وفي المجال الجمركي والمواصفات والمقاييس ونقاط التجارة والمعابر لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.
4. تطبيق فكرة السوق الواحد التي تتحرك فيها السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والاستثمارات والمعارف التقنية والتكنولوجية بحرية كاملة.
5. دعم عناصر القوة في الاقتصاد السوداني والمصري لمعالجة مشاكل ضعف الإنتاج والإنتاجية والصادرات والتكلفة والجودة والنوعية ورفع قدرتها التنافسية.
6. زيادة عدد المشروعات الاستثمارية بينهما وذلك بهدف الاستفادة من إمكانية التصدير لجميع دول الكوميسا المجاورة للتمتع بالمزايا والإعفاءات الجمركية.

7. التوسع في الدراسات والبحوث لكشف المزيد عن طبيعة العلاقة بين الدولتين وفتح المعابر لزيادة الترابط.
8. تطوير وتحسين كفاءة التجارة البينية عن طريق تنمية وتطوير البنيات التحتية لزيادة حجم وقيمة التبادل التجاري، ويعد تطوير أساليب النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تنمية التجارة البينية.

عاشراً: المصادر والمراجع:

- 1) أونور، الطاهر عبد الله أحمد (2009م) العولمة والتجارة الخارجية للدول النامية " دراسة حالة السودان"، الطبعة الأولى، الدار السودانية للكتب، الخرطوم.
 - 2) حميدة، الصادق عثمان (2010م) تحرير سعر الصرف وأثره على النشاط الاقتصادي الكلي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم.
 - 3) توم، بابكر محمد (2014م) المؤتمر العلمي حول التكامل المصري السوداني، مؤسسات التكامل والخطة العشرية (2003-2013م)، الخرطوم.
 - 4) عبد الحليم، محمد فرح (2005م) التطورات النقدية والمصرفية في السودان، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.
 - 5) الكرم، سعد عبد الله. بوب، عصام عبد الوهاب (سبتمبر 2007م) التمويل المصرفي قطاعات التنمية الزراعية في السودان، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، العدد الخامس، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم.
 - 6) الكرم، سعد عبد الله (سبتمبر 2010م) الأثر الاقتصادي لمياه النيل على الأمن الغذائي بالسودان، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، المجلد السابع، العدد الثالث عشر، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
 - 7) مطر، موسى سعيد، وآخرون (2003م) المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار صفاء للتوزيع، عمان - الأردن.
 - 8) أبوصالح، محمد حسين سليمان (يوليو 2002م) التخطيط الإستراتيجي للاقتصاد السوداني: البعد المفقود، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم.
 - 9) الشافعي، عبد المنعم حسن (1975م) المشاكل التي تواجه تجارة السودان مع مصر، الطبعة الثانية، الدار القومية للثقافة والنشر، القاهرة.
 - 10) الحسن، محمد سعيد محمد (2005م) مسيرة بنك السودان "الملاحم والتفرد"، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
 - 11) السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، التقارير السنوية (2000-2018م)، الخرطوم.
 - 12) السودان، بنك السودان المركزي، إدارة السياسات والبحوث، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، التقارير السنوية (2000-2018م)، الخرطوم.
 - 13) السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني (2005م) تقرير لجنة تحديد السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، الخرطوم.
 - 14) بنك السودان المركزي، مجلة المصرفي (فبراير 2017م)، العدد (44)، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
9. <http://www.Sis.Gov.eg/Ar/Story.asp?Sid=1240>.
10. Bela, Blassa 1976. *Types of Economic Integration in fritz matchup Economic Integration: worldwide, regionalsector proceeded of the fourth congress of International Economics Association in the Budapest, London.*